مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

قطاع الاتصالات والإنترنت في العراق
المشاكل والحلول

د. علي ناصر الخويلدي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة ،وغير ربحّية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

قطاع الاتصالات والإنترنت في العراق ـ المشاكل والحلول

د. علي ناصر الخويلدي

مقدمة

تتضمن هذه الدراسة المختصرة لمحةً عن قطاع الاتصالات والإنترنت في العراق وإبرازِ أهمِّ المشاكل والمعوقات التي تخص هذا القطاع ومن ثم تقديم رؤية لتنفيذ بعض الحلول العملية التي يمكن تحقيقها على المستوى المتوسط والبعيد، والغرضُ منها تطوير القطاع والتغلب على كافة المشاكل التي تعرقل النموَّ والاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

ومن ثم البحث في آليةٍ أو مقترحاتٍ وتوصياتٍ لغرض النهوض بهذا القطاع الحيوي في العراق كونها أصبحت أكثر أهمية للتنمية المستدامة من خلال تحقيق الهدف المتمثل في خلق بيئة مؤاتية للنمو يقودها القطاع الخاص وخلق فرص العمل. ويتمحور ذلك في مجالات عديدة لعل أبرزها إصلاح وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم التحول الرقمي، ومن المعلوم أنَّ مجموعة البنك الدولي قد عرّفت إطار العمل للاقتصاد الرقمي على أنَّه يتألف من:-

- البنية التحتية الرقميّة.
- الخدمات المالية الرقميّة.
- المنصات الرقميّة.
- المهارات الرقميّة.
- ريادة الأعمال الرقميّة.

وفي جميع هذه الركائز الخمس تُحدَّد التحديات والفرص والتوصيات المقترحة على المدى المتوسط إلى البعيد.

ملخص تنفيذي

أصبح قطاع الاتصالات والإنترنت محوراً مهماً من محاور الحياة ومرتكزاً أساسياً تستند عليه كافة المجالات الأخرى كالاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من المواضيع التي تدخل في أدقّ التفاصيل، وحتى على مستوى القطاعات الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية والمصرفية. ويُعَدُّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق من القطاعات الحيوية والنامية في المنطقة ويشهد سوق الاتصالات نمواً تصاعدياً في ظل منح رخص الجيل الرابع وتطور خدمات الإنترنت. وعلى الرغم من هذا النموّ الملحوظ فإنَّه يُعَدُّ نمواً متباطئاً إذا ما قورِن بما هو موجود في دول المنطقة سواء كانت دول الجوار الإقليمي أو دول العالم المتطور ويرجع هذا التباطؤ إلى عدة عوامل ومسببات (تشريعية، فنية، موارد بشرية).

إنَّ عدم وجود قاعدة تشريعية ومرجعية قانونية للفصل بالصلاحيات للجهات المسؤولة عن القطاع (وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات) كان له الأثر الكبير في هذا التراجع الملحوظ وعدم النمو بصورة متسارعة الأمر الذي انعكس سلباً على تقديم الخدمات للأفراد والمؤسسات كافة. إنَّ وجود قاعدة تشريعية قانونية يضمن نموَّ وتطويرَ سوق الاتصالات العراقي ويخلق للاتصالات مستقبلاً واعداً يتمثل بأفضل الخدمات للمواطن وعائدات وموارد اقتصادية مهمة للدولة وذلك من خلال تطوير هذا القطاع وإدخال أفضل التقنيات والتكنولوجيات التي تستخدم حالياً في المنطقة الإقليمية والعالم، خصوصاً ونحن نعيش اليوم ثورة الاقتصاد الرقمي والمهارات الرقمية التي تسير بخطىً متسارعةٍ ونموٍّ مضطردٍ يواكب ما توصلت إليه أحدث التكنولوجيات في العالم لما يمتلكه العراق من مواردَ مهمةٍ وفي مقدمتها الطيف الترددي مع سوق حيوي وتنافسي يُعَدُّ من أفضل الأسواق على مستوى المنطقة.

الأسباب الموجبة لتطوير قطاع الاتصالات والإنترنت

١. زيادة نسبة التغلغل في استخدام الهاتف النقال والثابت.

٢. دعم خزينة الدولة من خلال استحصال أجور استخدام البنى التحتية والطيف الترددي إضافة إلى أجور ترخيص استخدام وتداول أجهزة الاتصالات.

٣. تطوير وبناء بنية تحتية شاملة لخدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة.

٤. زيادة فرص العمل في هذا القطاع الحيوي والمهم من خلال توفير الوظائف وتشغيل المواطنين العراقيين.

٥. نقل الخبرات الحديثة إلى الإمكانات الوطنية من خلال استقطاب الخبرات الأجنبية في هذا القطاع لمواكبة التطور السريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة من تجارب الدول النامية والمتطورة.

٦. التدريب والتطوير ونقل التكنولوجيا من خلال دمج العاملين في هذا القطاع بالدورات التدريبية المتخصصة بهذا المجال.

٧. دعم الاستثمار في القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم والبحث العملي والزراعة.

٨. المساهمة في دعم الأمن الوطني للبلد من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة بالاتصالات ذات الصلة بالجانب الأمني.

واقع قطاع الاتصالات والإنترنت في العراق:

لغرض تكوين نظرة متكاملة عن المشاكل والحلول لقطاع الاتصالات العراقي يجب أنْ نبلور وجهات نظر ذات طابع تفصيلي فيما يخص المواضيع المفصلية للقطاع وتكويناته سواء كانت تلك المواضيع تتعلق بسوق الاتصالات أو البنى التحتية أو رقمنة القطاع وغيرها من المواضيع المهمة.

أولاً: – سوق الاتصالات

يُعَدُّ سوق الاتصالات العراقي من الأسواق الواعدة في المنطقة والتي تتسم بتنافس عالي المستوى وتحقيق أرباح كبيرة. تأثر هذا السوق في الآونة الأخيرة بصورة إيجابية بالأحداث التي طرأت على السوق العالمي بصورة عامة والمنطقة بصورة خاصة نتيجة تراجع أسعار سوق النفط في عام ٢٠١٨ وجائحة كورونا التي أدّت إلى انعكاسات على مختلف القطاعات وبرزت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وازدادت في ظل هذه الأزمات الحاجة إلى تناقل البيانات بجودة عالية والاعتماد بصورة كادت تكون كاملة على خدمات الاتصالات في مختلف القطاعات كالتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية وخدمات التحكم عن بعد في مفاصل المؤسسات الصناعية والزراعية كافة وهذا واضح في التقارير التي أصدرها البنك الدولي[١] في الآونة الأخيرة والتي بينت حصول

١. مجموعة البنك الدولي – تقرير مراقبة الاقتصاد العراقي لشهر نيسان ٢٠٢٠

انكماش اقتصادي بنسبة ٩,٧٪ في عام ٢٠٢٠ وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٤٪ حيث انكمش القطاع بنسبة تقدر في أقصاها ١٣٪ وبالتالي نحتاج إلى تعزيز النمو في هذا القطاع الحيوي وخلق فرص أكبر للاستثمار من خلال تشريعات تتيح استثماراً أمثل للطيف الترددي والبنى التحتية لتحقيق واردات مستدامة لخزينة الدولة وتوفير خدمات أفضل للأفراد والمؤسسات ودعم أفضل للاستثمار في هذا القطاع ومن هنا يجب معرفة أبرز مكونات هذا السوق للاطلاع عليها وتحليلها ووضع الحلول الناجحة لما تقدم أعلاه.

أ- سوق اتصالات الهاتف النقال

يتألف سوق الاتصالات للهاتف النقال في العراق من ثلاث شركات تم ترخيصها في جولة تراخيص طويلة[٢] الأمد في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ترخيص بلغ ملياراً ومئتين وخمسين مليون دولار لنشر خدمات الهاتف النقال في عموم البلاد بمعنى رخص وطنية لثلاث شركات (أثير للاتصالات العراق المحدودة، آسيا سيل، كورك تيليكوم) لمدة ١٥ سنة قابلة للتمديد. وتم منح هذه الشركات الحق في نشر خدمات الجيل الثالث[٣] عام ٢٠١٥ بمبلغ (٣٠٧) مليون دولار ومُنحت تلك الشركات حقَّ التمديد للرخصة لمدة ٨ سنوات بمبلغ ترخيص (٢٣٣,٦٧٤,٦٦٧) مليون دولار بنسبة مشاركة من إجمالي الإيرادات بلغت ١٨ ٪ للشركات الأجنبية و١٥٪ للشركات المحلية، كما تقوم تلك الشركات بدفع مستحقات الأجور الخاصة بالطيف الترددي والأجور الخاصة بوصلات المايكروويف بمعزل عن أجور الترخيص وتخضع تلك الشركات لقوانين الضريبة والضمان الاجتماعي المعمول به في العراق وتقوم باستئجار الألياف الضوئية من الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية التابعة لوزارة الاتصالات العراقية وتدفع كذلك مستحقات بوابات النفاذ الدولي لشركة السلام العامة إحدى تشكيلات الوزارة آنفة الذكر لمرور بياناتها عبر تلك البوابات وتتراوح أعداد المشتركين لشركات الهاتف النقال من (٣٩,٣) مليون مشترك بكثافة هاتفية بلغت ٩٧,٨ هاتفاً لكل ١٠٠ شخص.[٤]

٢. عقود شركات الهاتف النقال لعام ٢٠٠٧ .

٣. ملحق عقد الجيل الثالث لشركات الهاتف النقال لعام ٢٠١٥ .

٤. قرارات مجلس الوزراء للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٤ – ٢٠٢٠ الخاصة بمنح تراخيص الهاتف النقال.

سوق شركات الإنترنت الثابت (ISP) في العراق

من المعلوم أنَّ المجهز الرئيس لتلك الخدمات هي الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية وشركات بعقود تشغيلية تشاركية بلغت أكثر من ٢٠ شركة تجهز خدمات الإنترنت الـ (WIFI) على التردد(2.4 GHz) و(5 GHz) بلغ معدل السعات الداخلة للعراق أكثر من ٧٠ تيرا الحصة السوقية الأكبر منه لشركة إيرثلينك والتي تبلغ أكثر من ٤٢ تيرا وتشترك بقية الشركات في الحصة السوقية المتبقية، لا توجد معلومات متكاملة ودقيقة عن حجم الاستثمار في هذا القطاع حيث تُعَدُّ الخدمات المقدمة من تلك الشركات ذات تكنولوجيا قديمة لا ترتقي إلى الطلب المتزايد من قبل المؤسسات والأفراد ولا توفّر جودةَ خدمةٍ تتناسب مع ذاك الطلب وتقدّم تلك الشركات الخدمات للمواطنين على أساس البيع بالجملة من خلال إمرار الساعات الخاصة بها عبر البنى التحتية التابعة للشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية ومن خلالها إلى موزعين ثانويين وهناك العديد من المشاكل في هذا السوق يمكن إجمالها في الفقرات التالية:-

١. إنَّ تلك الشركات تعمل بدون ترخيص من قبل الجهات المنظمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢. وتعمل على ترددات غير قياسية لا توفر خدماتٍ ذات نطاق عالٍ تتناسب مع الطلب المتزايد في سوق الاتصالات.

٣. وهي غير خاضعة إلى محددات الإشعاعات غير المؤينة الصادرة من وزارة الصحة والبيئة.

٤. الأبراج عشوائية الانتشار وغير خاضعة إلى المعايير الدولية المتَّبعة من قبل المنظمات العالمية.

٥. جودة خدمات لا توفّر الحد الأدنى من الاحتياج وبالتالي لا يوجد حفاظ على حقوق زبائن هذه الشركات من المواطنين والمؤسسات.

٦. لا يوجد نظام فوترة (billing system) محدد لتلك الشركات مما يؤدي إلى عدم وضوح بالآليات المحاسبية بينها وبين شريكها (الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية) وكذلك بين المشتركين في خدماتها من المواطنين.

٧. تحكُّمٌ غيرُ خاضعٍ للرقابة بأسعار توفير خدمات الإنترنت من قبل هؤلاء المشغلين.

٨. الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت الثابت العاملة في إقليم كردستان غير مرخصة اتحادياً من المركز وغير خاضعة إلى قوانين الحكومة المركزية بكافة تفاصيلها.

ج- شركات الهاتف اللاسلكي الثابت:

كما هو معروف كانت الخدمة الهاتفية في العراق معتمدة بالسابق على الهاتف السلكي التقليدي ومن خلال شبكة سلكية نحاسية وبسبب ظروف الحروب والاضطرابات الأمنية التي عصفت بالبلد فقد تأثرت هذه الشبكة بشكل كبير مسببة عدم تقديم خدمة هاتفية موثوقة ، من جهة ثانية فقد أوصى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) الدول النامية التي لا تمتلك بنىً تحتيةً قويةً بالاعتماد على حل الهاتف اللاسلكي الثابت كونه أرخص مع سهولة نصبه، وبالفعل تم منح رخص وطنية من قبل هيئة الإعلام والاتصالات في عام ٢٠٠٧ لثلاث شركات (اتصالنا، كلمات ، الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية) والتي منحت رخصة إلى شركة النخيل بالإضافة إلى رخصة إقليمية رابعة منحت إلى شركة فانوس لتغطية سبع محافظات شمالية.

بصورة عامة حققت هذه الشركات نجاحاً في بداية مشوارها وعلى سبيل المثال فقد حققت شركة اتصالنا زيادة في عدد مشتركيها بنسبة ٤٤٪ في عام ٢٠١٠ علماً أنَّ نسبة مشاركة الشركات الأجنبية كانت تبلغ ٢٨٪ من إجمالي الأرباح[٥]، ولكن الحال لم يستمر حيث عانت جميع هذه الشركات من انحدار عدد مشتركيها وذلك نتيجة تقادم هذه التقنية بصورة عامة وعدم تمكنها من تلبية حاجة المستخدمين باستخدام المعلومات مع الصوت حيث إنَّ إمكانية توفير الإنترنت تكون قليلة، وقد أدّى ذلك الأمر إلى اختفاء شركة اتصالنا من السوق وانحدار أعداد المشتركين لبقية الشركات التي استطاعت البقاء والتواجد في المنافسة، إنَّ الرخصة لهذه التقنية قد انتهت في عام ٢٠٢٠ ومن المتوقع أنْ تقوم هيئة الإعلام والاتصالات بمنح رخص النطاق الثابت العريض بتقنية الجيل الرابع أو الخامس كبديل عن التقنية المستخدمة في تلك الرخصة وللشركات الباقية في السوق والراغبة بالاستمرار وهي شركة كلمات (عراق سيل حالياً) والشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية على عكس شركتي اتصالنا وفانوس اللتين أنهتا عملهما في تلك التقنية.

ثانياً:- واقع التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية

تُعَدُّ الحكومة الإلكترونية مؤشراً على نمو الأنظمة الإدارية في الدول، ودليلاً على مواكبة الآليات المتبعة عالمياً في العلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمواطنين، لكنْ وعلى مدى

٥. قرارات مجلس الوزراء للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٤ – ٢٠٢٠ الخاصة بمنح تراخيص الهاتف النقال.

السنين الماضية من التغيير في العراق ووضع أسس الحكومة الإلكترونية لم تنجح في ذلك. ومع التطور التكنولوجي السريع والنمو السكاني والحاجة إلى تواصل غير بطيء في العالم لا يُعَدُّ الذهابُ نحو الحكومة الإلكترونية ترفاً ، بل صار ضرورة عصرية تربطك بالعالم وتربطه بك. لقد وضعت الحكومة العراقية أساساً لبدء العمل وتطوير النظام الإداري في الدولة باعتماد آليات الحكومة الإلكترونية، وكان هذا مؤشراً إيجابياً على وجود بداية نحو تطور إداري يخدم الدولة والمواطن والسوق العراقية ، لكن ذلك التطور لم يتحقق، واستمر مشروع الحكومة الإلكترونية مجردَ مصطلحٍ يتداوله رؤساء الحكومات ومسؤولون آخرون، وتعهداتٍ بالمضي به قدماً إلّا أنه لم يتحققْ شيءٌ على أرض الواقع، وظل الربط الإلكتروني بين مؤسسات الدولة مقتصراً على بعض الدوائر فيما بينها، بينما بقيت النسبة الأكبر منها تعتمد النظام البدائي في الأرشفة والتراسل والتوثيق.

تُساعد الحكومة الإلكترونية الدولة في تمشية وتنفيذ مشاريعها بأوقات وآليات أسهل مما أُعتُمِد على مدى العقود الماضية، ويُمكنها أيضاً أن تخلق علاقة إيجابية غير «مضطربة» بين المواطن والموظف الحكومي، فإيجابيات هذا المشروع لا محدودة، ولا تقتصر على قطاع محدد. إنَّ حاجة العراق اليوم إلى الحكومة الإلكترونية، ضرورية، واقتصادية، فالعلاقة بين القطاعين العام والخاص مازالت مبنية على أساس التداول والتبادل الورقي للكتب الرسمية، وما يُمكن إنجازه عبر الحكومة الإلكترونية بدقائق قليلة، قد يستغرق أياماً في النظام الإداري المعتمد حالياً وستوفر الحكومة الإلكترونية الجهد والوقت على القطاعين العام والخاص، وتقلّل التكالبَ على التوظيف الحكومي الذي أثقل كاهل الدولة العراقية، وتُسهّل الإجراءات الطويلة والروتينية التي يتبعها المواطن عند مراجعة الدوائر الحكومية، و قد لا يحتاج أساساً إلى مراجعتها.

ثالثاً: –واقع الإيرادات المتحققة من خدمات الاتصالات

إن الإيرادات المتحققة تأتي نتيجةَ الخدمات المقدمة من قبل شركات الهاتف النقال للمستهلكين من خدمات صوتية (مكالمات دولية ومحلية) وخدمات البيانات بالإضافة إلى الإيرادات المتحققة من ترخيص الخدمات الأخرى ومن الملاحظ أنَّ الإيرادات قد انخفضت تدريجياً ولعدة عوامل مجتمعة حيث إنَّ احتكار شبكات الكابل الضوئي وبوابات النفاذ الدولية من قبل شركة واحدة وارتفاع الأسعار مع رداءة جودة الخدمة المقدمة من قبلها أسهمَ في خلق الأسواق السوداء وتفشي التحايل على حد سواء للمكالمات الواردة أو الصادرة مع توسع استخدام تطبيقات الإنترنت (التواصل الاجتماعي) مقارنة بالأجور والجودة للمستخدمين عبر شبكات الهاتف النقال الأمر الذي أسهم

في قلة استخدام الخدمة الصوتية للشبكة وترجيح استخدام الوسائل الأخرى وبالتالي أثَّر نسبياً على الإيرادات المتأتية من المكالمات الصوتية مع العرض أنَّ جميع عقود الإنترنت المبرمة من قبل شركات الوزارة لا تتضمن أيَّ نسبة للدولة وإنما هي فقط عقود إيجار وبالتالي فإن سياسة الاحتكار مع ارتفاع الأسعار ورداءة الخدمة وفرض أجور إضافية على كارت الشحن (ضريبة المبيعات على كارتات الشحن) في الوقت الذي لا ينفذ من قبل مجهزي الإنترنت والذين هم في نفس الوقت مجهزو جملة خدمة الانترنت لشركات الهاتف النقال وهم منافسوهم في البيع بالمفرد (تضارب المصالح) أثَّر سلباً على الإيرادات.

ومن ناحية أخرى فإنَّ وتيرة التسارع في استخدام البيانات مقارنة بالخدمة الصوتية ولمختلف الفئات العمرية والطبقات الاجتماعية والثقافية إضافةً إلى ملاحظة نسبة مستخدمي الهواتف الذكية والعدد اللامتناهي من تطبيقات التواصل الاجتماعي والتحول إلى فلسفة التعايش مع بيئة استخدام انترنت الأشياء تُظهرُ بجلاءٍ أنَّ هذه المسألة أصبحت تتطلب استراتيجيةً في التعامل تختلف عن آلية التسويق والترويج لخدمات الصوت الأساسية وأن القلب النابض لهذه العملية هو الإنترنت، وبالتالي فإن نجاح إدارة هذه الخدمة وتسويقها والانتفاع منها على مستوى المستهلك والدولة والمستثمر مرتبط بالإدارة الاقتصادية الصحيحة لهذا الملف وقد أسلفنا الإشارة إلى طبيعة الاحتكار لتجهيز خدمة الإنترنت واحتكار البنية التحتية وتحديد الأسعار وارتفاعها بنسبة كبيرة جداً . كل ذلك لا يتناسب مع الدول المجاورة مما شجَّع على تهريب السعات وبالتالي فإنَّ الخسارة كانت مضاعفة لكون انخفاض الإيرادات المتحققة من شركات الهاتف النقال أسهم في انخفاض إيرادات الخزينة مع انعدام أيّ نسبة للدولة عن الإيرادات المتحققة عن تهريب السعات أو التحايل كما وأن فرض تكاليف إضافية على المستهلك شجَّع على العزوف عن استخدام الخدمة المتنقلة إلّا للضرورة والميل إلى استخدام الإنترنت من قبل مجهزي خدمة الإنترنت مقابل تكاليف تشغيلية بسيطة جداً مع أرباح هائلة لا تمتلك الدولة حصة فيها مع عدم التزامهم بدفع ضريبة المبيعات.

وتشير الإحصائيات المعلنة من قبل البنك الدولي بشأن العراق من العام ٢٠١٣ إلى نهاية عام ٢٠١٧ إلى انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني انخفاض الدخل للمواطن العراقي ، لذا فمن الطبيعي أنْ يواجه المواطن ذلك بتقليل الصرف على الاحتياجات الترفيهية الأخرى مثل خدمات الاتصالات وغيرها التي يمكن التنازل عنها دون أن يترتب على ذلك الأمر تبعات جوهرية أو تأثير على حالة المعيشة للعائلة.

ومما لاشك فيه أنَّ فرض ضريبة المبيعات بنسبة ٢٠٪ على أسعار كارت الشحن الذي أدّى إلى رفع الأسعار الفعلية لمكالمات المشتركين، واستمرار السياسة الحالية التي تتسم بفرض ضرائب عالية على خدمات الاتصالات الصوتية ، وفرض أسعار باهظة على خدمات الإنترنت ، كلها إجراءات ستؤول حتماً إلى تضرر المستهلك وإعاقة نمو قطاع الاتصالات وبالتالي تراجع عائدات الدولة.

الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل:

و بعد ما تم تشخيصه من تراكمات أدت إلى تراجع ملحوظ وحالت دون تطوير متسارع يواكب الحركة العالمية للتطور في المنطقة ، وفي إطار السعي لتحقيق الإصلاح في هذا القطاع الحيوي على وفق خطط ممنهجة ومدروسة تعتمد تغليب الأولويات والعمل على بلورة استراتيجية الحلول في دوائر صنع القرار سواء كانت لهيئة الإعلام والاتصالات باعتبارها المنظم الحصري للقطاع أو لوزارة الاتصالات باعتبارها واضع السياسية العامة للقطاع ، نقترح الحلول التالية لغرض النهوض بواقع الاتصالات بالعراق:-

أولاً: – التنافس في سوق الاتصالات

تُعَدُّ البنيةُ التنافسية لسوق الاتصالات المحفزَ الرئيس لنمو قطاع الاتصالات في الدول، حيث إنَّ التنافس يحثُّ كافة المشغلين ومقدمي الخدمات على توفير خدمات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية وبالتالي فإن التنافس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينعكس إيجاباً على تشغيل الأيدي العاملة ونمو الاقتصاد وتوفير عائدات ذات وفرة للدولة فضلاً عن خدمات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية كما ويحث المشغلين على الابتكار وجذب استثمارات جديدة وإدخال تكنولوجيا حديثة للبلد.

ثانياً: – تحرير سوق الاتصالات

يُعَدُّ مفهوم تحرير السوق والبنى التحتية من المفاهيم الأساسية في تطوير قطاع الاتصالات، ذلك لأنَّ تحرير وخصخصة القطاع والبنى التحتية للدولة يسرّع عملية الإصلاح الاقتصادي للقطاع ويساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز المنافسة الشاملة التي تنعكس إيجاباً على طبيعة الخدمة المقدمة للأفراد والمؤسسات سواء كانت تلك الخدمات سلكية أو لاسلكية ومن المعلوم

أنَّ تحرير البنى التحتية يجب أنْ يكون مصحوباً بقوانين وتشريعات لتنظيم هذا المفهوم والعمل عليه فضلاً عن ضوابط وتعليمات لحفظ أمن المعلومات وتامين الوصول العادل والنفاذ الشامل لخدمات الاتصالات وتَحقُّق المنافسة في السوق بشفافية تامة تمكِّن المواطنين والمؤسسات من اختيار نوع الخدمة ومقدم الخدمة على أساس جودتها وتناسب أسعارها. إنَّ السماح لمشغلي خدمات الاتصالات بالاستثمار في شبكات الألياف الضوئية بغية تلبية متطلبات التقنيات الحديثة كتقنيات الجيل الرابع والخامس ومراجعة العقود المبرمة بين الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية ووضع ضوابط جديدة SLA وتنظيم الأسعار على أسس اقتصادية وتنافسية سليمة يضمن تحقيق هدف تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الاستثمار فيه خلال وقت قصير.

ثالثاً: – تطوير استراتيجية الاقتصاد الرقمي

لغرض تحقيق التطوير في قطاع الاتصالات يجب أنْ تمتلك الدولة استراتيجية لتطوير الاقتصاد الرقمي حيث يجب أنْ تأخذ بنظر الاعتبار دور التقنيات الرقمية في كافة القطاعات الاقتصادية وتوسيع الخدمات لتشمل جميع المواطنين في جمهورية العراق من خلال مفهوم الخدمة الشاملة والنفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الملاحظ أنَّ الأساس في تطوير الاقتصاد الرقمي هو تطوير المهارات الرقمية والعمل على استكمال مشروع الحوكمة الإلكترونية والشمول المالي الرقمي للبنوك والمنصات الإلكترونية كافة.

رابعاً: – تطوير الخدمات اللاسلكية

لغرض تطوير قطاع الاتصالات اللاسلكية يجب على الجهة الناظمة لقطاع الاتصالات المتمثلة بهيئة الإعلام والاتصالات تطوير رؤيتها الاستراتيجية لإدخال التقنيات والتكنولوجيات الحديثة من خلال وضع خطة شاملة تضمن توفير الطيف الترددي اللازم والبنى التحتية المتكاملة لاستيعاب هذه التقنيات والطلب المستقبلي المتزايد على خدمات تناقل البيانات سواء كانت لاسلكية أو عبر الكابل الضوئي. إنَّ إدخال التكنولوجيات الحديثة مثل تقنيات الجيل الخامس وتقنيات الإنترنت العريض الثابت (Fixed Broadband) والمتنقل يوفر خدماتٍ ذاتَ جودةٍ عالية وبأسعار تنافسية ويفتح السوق ويساهم في بناء اقتصاد تكاملي مع باقي القطاعات الصناعية والزراعية ويوفر فرص عمل كبيرة وأيدي عاملة تضمن تطوير سوق الاتصالات وخلق بيئة تنافسية عادلة، ويجب أنْ لا تقتصر الخطط الموضوعة من قبل الجهات الناظمة للقطاع على سوق الخدمة

المتنقلة لخدمات الهاتف المحمول أو توفير خدمات النطاق العريض الثابت أو المتنقل بل يجب التركيز أيضاً على توفير خدمات الاتصالات اللاسلكية لبقية القطاعات سواء كانت الأمنية منها أو القطاعات الخدمية أو القطاعات الصناعية مثل التقنيات الجديدة لخدمات الـ (LMR) أو خدمات (GPRS) أو خدمات المنصات المتنقلة (ESMP) وخدمات الاتصالات الفضائية وغيرها من خلال لوائح وسياسات وتشريعات تسهم في تنظيم بيئة العمل وتنمية القطاع.

خامساً: – تطوير خدمات الإنترنت

تُعَدُّ خدمات الإنترنت أو خدمات تناقل البيانات من الخدمات الضرورية والملحَّة التي يجب تلبيتها بشكل آني وبجودة عالية وبأسعار تنافسية حيث تشكل تلك الخدمات العصب الأساس لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقد تم في الفقرة السابقة إيضاح أهمّ الآليّات التي من خلالها يتم تطوير هذا القطاع الحيوي، كما أنه من الممكن أن نضيف ضرورة أن تعمل الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية على تطوير بناها التحتية المتمثلة بالكابل الضوئي وبوابات النفاذ الدولي والبدلات المركزية المسؤولة عن تنظيم حركة البيانات من خلال زيادة السعات للمشغلين بأسعار تنافسية تنعكس على المستهلك النهائي (المواطنين والمؤسسات) حيث من الملاحظ أنَّ سعر الميكا بايت في العراق يبلغ ٥٠ ضعف بالمقارنة مع أيّ دولة من دول الجوار ومن المؤكد أنَّ تفعيل مشروع نقاط تبادل الإنترنت(IXP) سيمكّن الشبكات المحلية من تبادل المعلومات بفعالية في نقاط مشتركة داخل العراق ويؤدي إلى تخفيض التكاليف وتخفيض التعرفة على المشتركين وتفعيل الاستثمارات للمشغلين المحليين.

سادساً: –التعاقد مع شركات استشارية عالمية

إنَّ الممارسات العالمية غالباً ما تذهب باتجاه التعاقد مع كبرى الشركات الاستشارية في العالم لتقديم دراسة استراتيجية لدراسة السوق وبيان المتطلبات وتطوير التشريعات والموارد البشرية وإدخال أفضل وأحدث التقنيات لتحقيق مفهوم النفاذ الشامل وسد الفجوات الرقمية ووضع خطط خمسية وخارطة طريق لنمو وتطوير الاستثمار في هذا القطاع.

سابعاً: – تطوير ودعم الأمن المعلوماتي

تشير أغلب الدراسات الدولية للاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها من المنظمات المختصة إلى

أنَّ العراق يحتل مرتبة متدنية في أمن المعلومات ويرجع سبب هذا التدني إلى عدم توفر البنى التحتية اللازمة لإنشاء أمن معلوماتي رصين قائم على أسس ومعايير دولية. إنَّ عدم وجود بيئة آمنة لقطاع الاتصالات والمعلوماتية ينعكس سلباً على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وحركة الأموال والشمول الرقمي وعليه يجب على الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية تأمين سعات تناقل البيانات لتحقيق واحد من أهمِّ متطلبات التنمية المستدامة والمتمثل بالتحول الرقمي وإنجاز الحكومة الإلكترونية. كما يُعَدُّ تأمين البنى التحية نواةً نحو تأسيس ركيزة مهمة من ركائز المؤسسات الحديثة والتي تسهم في تطوير عمل شركات مزودي خدمة الإنترنت من خلال تامين بناها التحتية وتوفير بيئة آمنة ورصينة. وعليه يجب الاطلاع ودراسة التجارب الناجحة للاستفادة من التجارب السابقة لتقليل الأخطاء والاستجابة للمخاطر لتوفير بيئة آمنة، وتوفير أجهزة الـ(Deep Packet Inspection) والـ(Anti-DDoS) لكي يتم تضمينها للمراحل القادمة من تطوير مشروع بوابات النفاذ.

ثامناً: – بناء بوابات نفاذ رصينة للسيطرة على مشاكل المنافذ الحدودية (IGW)

إنَّ بناء بوابة إنترنت دولية رصينة مزودة بمعدات وبرامج أمنية حديثة له انعكاس واضح على تطوير خدمات الاتصالات والسيطرة على حركة البيانات ومرورها حيث تقوم شبكة النفاذ الدولية الحالية على ما يقرب من (١١) منفذ حدودي تربط العراق بالإنترنت وعن طريق الدول المجاورة، كما أنَّ المشاريع الجديدة تتطلب سعات بيانات عالية مما سوف يزيد الطلب على السعات في شبكة النفاذ الدولية للإنترنت بشكل كبير و على سبيل المثال لا الحصر فإنَّ أعداد المشتركين في مشاريع الـ FTTHيتزايد ومن المتوقع أن يصل إلى ثلاثة ملايين مشترك مما يعني بأنَّ السعات المطلوبة لتلك المشاريع تكون بحدود ٧٥٠٠ كيكا بايت وعليه ينبغي إنشاء مشروع بوابات نفاذ متكامل ينسجم مع تأمين زيادة الطلب من خلال زيادة سعات أجهزة مواقع المنافذ الحدودية وإضافة مواقع جديدة للشبكة وزيادة السعات الداخلة والخارجة من مواقع الربط ولكافة المنافذ الحدودية إضافة إلى الدعم الفني واللوجستي للمواقع المذكورة آنفاً.

الخلاصة

مما تقدم يظهر جلياً وجود تراكم للعديد من الإشكالات المتعلقة في جوانب مختلفة سواء كانت تشريعية أو تنافسية أو فنية تتعلق بتطور التكنلوجيا المتسارع وعلى الرغم من هذا التراكم والتحديات ولكون سوق الاتصالات في العراق سوقاً تنافسياً واعداً فمن الممكن تطوير هذا القطاع بصورة كبيرة بالاعتماد على ما تم ذكره من مقترحات سابقة أو أي مقترحات أخرى قد يراها المشرع أو المنظم ضرورية لتطوير هذا القطاع ونوصي بضرورة إجراء مراجعة شاملة لكافة مفاصل هذا القطاع الحيوي الفنية والقانونية والتنظيمية من خلال عقد وإجراء ورش عمل متعددة بالشراكة مع المنظمات الدولية المختصة والقطاع الخاص والشركات الاستشارية ذات الصلة على أنْ تكون محددة بجداول زمنية منسقة لغرض الوصول إلى استثمار أمثل لقطاع الاتصالات والإنترنت في العراق.

مراجع الدراسة:

١. الأمر التشريعي ٦٥ النافذ لسنة ٢٠٠٤ .

٢. عقود شركات الهاتف النقال ٢٠٠٧ .

٣. عقود شركات الهاتف اللاسلكي الثابت لعام ٢٠٠٧ .

٤. الضوابط والتعليمات التنظيمية لشركات مزودي خدمات الإنترنت .

٥. ملحق عقد الجيل الثالث لشركات الهاتف النقال لعام ٢٠١٥ .

٦. ملحق عقد الجيل الرابع لشركات الهاتف النقال لعام ٢٠٢١.

٧. مجموعة البنك الدولي – تقرير مراقبة الاقتصاد العراقي لشهر نيسان ٢٠٢.

٨. قرارات مجلس الوزراء للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٤ – ٢٠٢٠ الخاصة بمنح تراخيص الهاتف النقال .

٩. المؤشرات الصادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات تقرير الـ (IDI).